العدد السادس والعشرون
2009

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا
1377 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2009 مسيحي

- ملامح عن المذهب المالكي في الغرب الإسلامي
- الخطاب الإسلامي مميزاته والتحديات التي تواجهه
- الشيخ محمد عبده وصلاته بأعلام الإصلاح في المغرب الكبير
- اللغة وصناعة الهوية

رأيٌ حول ظاهرة السّكون ورمزه في العربيّة

د. محمّد أمحمّد الكيش

خطرت لي فكرة هذا الموضوع عندما بدأت في دراسة موضوع بعنوان: (طلب الخفّة وأثره الصوتي في بنية الكلمة العربية)* أثناء قراءتي الأولى، وأوردت لها أن تكون ضمن مباحث الدراسة، لكن لم يكتب لها ذلك، لما تحمل في طيّاتها من أفكار قد تخالف بعض الأفكار اللغوية السائدة، مما جعلها تبقى في طيِّ وُريْقاتها، وسار البحث مثلما خُطط له، وها أنذا أفكّ طيّها، وأخرجها في هذه الصفحات القليلة، لعلها تجد القبول والرّضا عند المتخصصين في مجال الدراسات اللغوية، أو تثير لديهم ردود فعل يمكن أن تُسهم في إثراء الفكرة؛ انطلاقاً من أن الكلمة الأخيرة في مجال الدراسات الإنسانية لم تقل بعد.

وأرجو ألا تؤخذ هذه الورقة من باب التجنّي على اللغة ومصطلحاتها، وما يثار حولها من مناقشات، القصد منها النّيل من اللغة، ومحاولة هدمها، فالمقصود منها هو العودة باللغة إلى طبيعتها، التي أساسها أن كل ما يكتب ينطق، أي كل صوت له مساحة نطقيّة ورمزٌ يعرف به في الكتابة.

* دراسة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في جامعة القاهرة.

أمّا ما كان غير منطوق فلا داعي لجعل رمز له، وذلك لتسلم اللغة من التعقيد والغموض، فالعربية لغة تامة البناء كتابةً ونطقاً، خالية من التعقيد والغموض، فلا تحتاج إلى مناقشات أو افتراضات منطقية أو حسابية، إنما تحتاج إلى العناية بها، والمحافظة عليها، وعدم تثقيل ألفاظها، وعرقلة سلاستها كتابةً، بما لم يكن من مكوناتها، أو عنصراً من عناصر تراكيبها.

* * *

إن مصطلح السّكون في العربية من الظّواهر اللّغوية التي اختلف فيها، ولم يُحْسَم فيها برأي قاطع، يجعلنا نطمئن إليه، وأريد أن أتعرّض لهذه الظّاهرة في محاولة متواضعة لإجلاء بعض ما فيها من غموض، وتحليل بعض الآراء الواردة فيها، وإثرائها بالنّقاش، لما لهذه الظّاهرة من أهمية بالغة في حياة اللّغة العربية.

فالسّكون: هو سلب، أي سلب الصّوت حركته، وبقاء الحرف خالياً من الشّكل، فلا يتأتى نطق السّكون؛ لأنّه ليس له أي قيمة صوتية، أو أثر سمعي في الأذن، يمكن أن ينشأ عنه مدلول مصطلح يضاف إلى الصّوت، فيعطيه معنى آخر يكتمل به، وهذا ما دعا د. كمال بشر إلى القول: (إن السّكون من النّاحية الصّوتية خالٍ هو الآخر من التّحقيق الصّوتي، أي ليس له أثر مادي من ناحية النّطق الفعلي)[1].

والسّكون بسبب طبيعته التي تدلّ على انعدام الحركة، أهْمَله أبو الأسود الدؤلي، عندما قال لكاتبه: (إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممتُ فمي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرتُ فاجعل نقطة تحت الحرف)[2]، وبهذا سنَّ أبو الأسود قانون الضّبط، الذي أساسه طبيعة حركة اللِسان بالصّوائت، فحوّلها إلى رموز كتابية لتمييز كل صوتٍ من هذه الصّوائت عن غيره كتابة.

(1) مجلة مجمع اللغة العربية، مقالة السكون، ج 24 سنة 1969م.

(2) الفهرست لابن النديم 60.

فوضعية اللّسان عند النّطق بهذه الصّوائت هي التي تحدد نوع هذه الأصوات، فعندما يكون (اللّسان مستوياً في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصاه، نحو أقصى الحنك، وترك الهواء ينطلق من الرّئتين، ويهزّ الأوتار الصّوتية، وهو مارٌّ بها، ينتج صوت الفتحة (a)، فإذا تركت مقدمة اللّسان تصعد نحو وسط الحنك الأعلى، بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء، دون أن يحدث في مروره بهذا الوضع أي نحو من الاحتكاك، والحفيف، وجعلت الأوتار الصّوتية تهتزّ مع ذلك، نتج صوت الكسرة الخالصة (I).... أمّا إذا ارتفع أقصى اللّسان نحو سقف الحنك بحيث لا يحدث للهواء المار بهذه المنطقة أي نوع من الحفيف، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصّوتية، فإنّ الصّوت الذي ينتج عن ذلك هو صوت الضّمة الخالصة (U)[1]، مع ضم الشّفتين.

فلم يَضِف أبو الأسود الدؤلي إلى هذه الرّموز الدّالة على الحركات شيئاً؛ لأنّ هذه الحركات التي هي خاصة بالإعراب وغيره لها قيمة صوتية، أو أثر سمعي في الأذن، وما كان خالياً من التّحريك حقيقة أبقاه على حاله، لم يرمز إليه؛ لأنّ هذه الأصوات عنده هي نتاج تحريك الهواء المندفع من الرّئتين إلى الفم، وما يسببه من اهتزاز للأوتار الصّوتية، لا عن حبس الهواء، لذا فلم يكن عنده صوت آخر يرمز إلى خلو الحرف من الحركة؛ لأنّه عنده كمٌّ مُهْمَلٌ، لا قيمة صوتية له، سوى مخرج ذلك الصّوت، الذي يحدث فيه قطع النَّفَس بالضّغط على المخرج، استراحة لها من استرسال المتحركات.

وخلو الصّوت من الحركة جعل كثيراً من العلماء يبحثون له عن مصطلح يتلاءم مع هذا الخلو، فقد رمز له سيبويه بحرف الخاء دلالة للجزم والإسكان[2]، وجاء في حاشية الكتاب قول السيرافي: (.... فلأنَّ الخاء أوّل قولك: خفيف

(1) المدخل إلى علم اللغة، د/ رمضان عبد التواب 92 ـ 93.

(2) الكتاب 4/ 169.

فدلّ به على السّكون؛ لأنّه تخفيف)[1]، وإليه ذهب ابن يعيش فقال: (علامة السّكون الخاء)[2]، وأما خالد الأزهري فقال: إنّها رأس (حاء) مهملة مختصر من استراح، وجعلها بعضهم دائرة (o)؛ لأن الّدائرة صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد[3]، وقال صاحب الموضع: إنّما هي جيم، أو رأس ميم، وكلاهما مختصر من (جزم)[4].

كل هذه المصطلحات جُعِلت علامة للحرف الذي أبقاه أبو الأسود الدؤلي خالياً من الشّكل في مقابل الصّوائت القصيرة (الحركات).

فطبيعة الصّوت الخالي من الشّكل أن ينطق به مضغوطاً عليه في المخرج، مجرداً جامداً خالياً من التّحريك، الذي يخفف الضّغط عليه، فلم تَضِف الحركة إليه أي قيمة صوتية أو أثر سمعي يدعم مدلوله.

وعندما نمعن النّظر في هذه المصطلحات نجد أن كل واحد منها قد وافقه الصّواب في جانب معين من خلو الحرف من الحركة.

فالرمز للسكون بالخاء المراد به الخفة، أو تخفيف النّطق، يضعنا في إشكالية تتطلب وضع حلٍّ لها، والإجابة على تساؤل مهم، وهو كيف يكون الصّوت خفيفاً، وهو مضغوط عليه أثناء النّطق، مما جعله يكتسب صفة الشدّة؟

يقول إبراهيم مصطفى في وصف النّطق بالصّوت خالياً من الشّكل: (... يستلزم أن تضغط على النفس المخرج معتمداً على الحرف، محتفظاً به، وفي هذا كلفة تراها إذا نطقت بمثل أب ات اث)[5].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح المفصل 9/ 68.

(3) ينظر التصريح بمضمون التوضيح 5/ 247.

(4) المصدر نفسه.

(5) إحياء النحو 82.

ولعل ما يحدث لبعض الأصوات الشّديدة من إطالة لها، وتحريكها بصويت يسهّل النّطق بها، بسبب ما يعتريها من ضغط على المخرج، وانحباس النّفَس لخلوها من الحركات، إنما هو دليل على ثقل النّطق بهذه الأصوات، ويكون ذلك في أصوات القلقلة (قطب جد).

قال ابن يعيش: (أحرف القلقلة ما في قولك: (قد طبج) والقلقلة: ما تحس به إذا وقفت عليها من شدة الصّوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط)[1]، ويقول أيضاً: (وسميت حروف القلقلة لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدّة الحصر، والضغط نحو: الحق، اذهب، اخلِط، اخرج)[2] ومن قبله قال سيبويه: (واعلم أن من الحروف حروفاً مُشْرَبة ضُغِطَت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُوَيْتٌ، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة... وذلك القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، والدليل على ذلك أنك تقول الحِذق، فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصُّويت لشدّة ضغط الحرف)[3]، ويقول د. السعران: (إن نطق هذه الأصوات نطقاً واضحاً حالة الوقف يستدعي جهداً كبيراً؛ لأنها شديدة انفجارية)[4]، وهذا ما دعا محمد الأنطاكي إلى تساؤل مُهم، فقال: (ألا ترى أن السّاكن) ــ أي الحرف الخالي من الحركة ـ (أشدّ من المتحرك)[5] أليس في هذا دليلٌ كافٍ على أن خلو الحرف من الحركات فيه ثقل شديد وعسر في النطق؟

(1) شرح المفصل 10/ 128.

(2) المصدر نفسه 10/ 130.

(3) الكتاب 4/ 174.

(4) علم اللغة، 160، 161.

(5) دراسات في فقه اللغة الأنطاكي، 95.

وأرجع أحد المحدثين سبب التحريك بالقلقلة إلى: (إحساسهم بأنها توشك أن تختفي في حالة حين تتحول إلى أصوات مهموسة خفية، فكانت هذه القلقلة وسيلة إظهار الصّوت، وتوفيته حقه، وبخاصة في القرآن الكريم)[1].

هذا التحريك الذي يحدث للحروف التي طالت في النطق بالضغط على المخرج، يجعلها أخف على اللّسان، وأكثر مرونة في النّطق، فيه دليل على أن الأصوات المتحركة أخفّ من الأصوات الخالية منها في بنية الكلمة.

ومن المظاهر التي تدل على صعوبة النّطق بالصّوت الخالي من الحركة عدم جواز الابتداء به (.... س، س، ح) فالصّوت الساكن الأول يصعب النطق به، لا بد من إتيان بـ (س، ح) قبله ـ فيتلون بهذه الحركة ـ وذلك لإزالة الضّغط على المخرج، وتخفيف الشدّة التي اكتسبها من هذا الضغط، وهو ما يعرف عند النحاة بظاهرة همزة الوصل، فاللّسان بطبيعته لا يبدأ النطق إلاّ بصوت (ساكن)[2] بعده حركة، وهو ما يعني فتح الفم، وهذا لا يكون إلاّ بحركة، لا انعدام الحركة، وحبس النفس في المخرج، أي إغلاق مجرى الهواء، ولا بدّ من فتح هذا المغلق عند استرسال النطق، وهذا ما ترجمه العرب قديماً بـ (أن العرب لا يبتدئون بساكن) أي بصوت ساكن خالٍ من الحركات، لأن اللّسان لا ينطلق بصوت ساكن خالٍ من الحركات فيحتاج إلى صوت (ساكن) متحركٍ، أي بعده حركة قال الخليل: (... لأن اللّسان لا ينطلق بالسّاكن فيحتاج إلى ألف وصل)[3]، أي صوت ساكنٍ خالٍ من الحركة.

وهناك ظاهرة أخرى تدعم هذا الرأي، وهي إذا التقى صوتان ساكنان متتاليان خاليان من الحركات، وهو ما يعرف عند الدارسين للعربية بظاهرة التخلص من التقاء الساكنين (س س س ح) ← (س س ح س ح)، أي تحريك

(1) التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين 210.

(2) المقصود بالصّوت السّاكن: هو الصّوت الصّحيح في مقابل الحركات.

(3) العين 1/ 49.

الصوت الثاني بحركة تخفف صعوبة النطق بصوتين ساكنين، لخلوهما من الحركات، ولما وقع لهما من انحباس النَّفَس دون فاصل أدى إلى تلعثم اللّسان، وعرقلته، وعدم انسياب الأصوات.

هذه الظواهر تدل على عسر النّطق بالصّوت الخالي من الحركة، فكيف يرمز له بالخاء اختصاراً للتّخفيف، فربما يفهم من هذا الرمز إذا أُطلق عن القيد معنىً خالٍ من الحركة، يكون أقرب إلى الصّواب، وأدل على الواقع اللّغوي.

ولعل الذي أوقعهم في هذا اللّبس هو سرعة النّطق عند بعض القبائل البدوية القاطنة في بادية الحجاز، وهضبة نجد، مثل: تميم، وقيس، وأسد، وغيرها من القبائل البدوية المنتشرة في الصّحراء العربية، حيث إنّ هذه القبائل ادُّعي أنّها كانت تتخلص من حركة عين الكلمة تخفيفاً، في البناء الثلاثي: فعلاً كان أو اسماً، فيقلّ عدد أصواتها، وهو ما يعرف بظاهرة التّفريع، ومن أمثلتها:

• حذف ضمّة العين من الفعل حَسُنَ ← (حَسْنَ) وهو ما عليه قراءة أبي السّمال[1]، في قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[2].

• حذف ضمّة العين في الاسم، نحو (رَجُل) ← (رَجْل)، (عَضُد) ← (عَضْد)، وعليه قراءة عيسى[3] في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾[4].

• حذف كسرة العين من الفعل (عَلِمَ) ← (عَلْم)، وهي لغة بكر بن وائل وأناس من تميم[5].

• حذف كسرة العين من الاسم، نحو: (كَبِدٌ) ← (كَبْدٌ)[1]، و(كَتِفٌ) ← (كَتْفٌ)[2] و(كَلِمَة) ← (كَلْمة)[3].

---

(1) البحر المحيط / 702.

(2) سورة النساء الآية 69.

(3) البحر المحيط 7 / 91.

(4) سورة الكهف الآية 51.

(5) الكتاب 4/ 113.

وكذلك الفتح على الرّغم من خفّته على اللّسان فقد نخُلِّص منه، ومن أمثلة ذلك:

• حذف فتحة العين من الفعل (سَلَفَ) ← (سَلْفَ) في قول الأخطل:

وما كل مبتاع ولو سَلْفَ براجع ما قد فاته برداد

• قالوا أراد الشاعر (سَلَفَ) ولكنه خفف بحذف حركة عين الكلمة[4]، وهو عند ابن جنّي من الشاذ الذي لا يقاس عليه[5].

وكذلك في عين الفعل قَطَعَ في قول الشاعر:

قَطْعَ عمرو ساعدَي وهب وعلا بالعضب يافوخه

أراد الشاعر (قَطَعَ)، قال ابن سعيد المؤدب: (إنها لغة مجهولة ولا يلتفت إليها)[6].

حذف فتحة العين من الاسم (جَمَلٌ) ← (جَمْلٌ) في قراءة أبي السّمّال[7] في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾[8].

وقد علّق سيبويه على حذف الفتح بقوله: (ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون)[9]، وقال أيضاً: (لا يخفف جَمَلاً)[10]، رداً على قراءة أبي السّمّال، وروى

---

(1) شرح الرضي للشافية 1/ 39.

(2) الكتاب 4/ 13.

(3) معاني القرآن للفراء 2/ 137.

(4) ينظر المنصف في شرح التصريف 1/ 21.

(5) المصدر نفسه.

(6) دقائق التصريف 17.

(7) المحتسب 1/ 148، مختصر شواذ القرآن 48.

(8) سورة الأعراف الآية 4.

(9) الكتاب 4/ 115.

(10) المصدر نفسه 4/ 37.

الأصمعي سؤاله لأبي عمرو بن العلاء: (لم لا تقرأ رغْباً ورهْباً مع ميلك للتخفيف؟ فقال: ويلك! أحَمْلٌ أم حَمَلٌ: يعني أن المفتوح لا يخفّف)[1].

علل القدماء هذا الحذف بطبيعة البدو في الإسراع بالنّطق، بإسكان عين الكلمة، وربما الذي دعاهم إلى هذا القول هو سرعة الانتقال أثناء النّطق من فاء الكلمة إلى لامها ـ عندهم ـ تخلّصاً من الثقل الناتج عن خلو الحرف من الحركة، فقالوا بالتّخفيف بإسكان العين ظناً منهم أن الصوت الخالي من الحركة أخفّ من المتحرك عملاً بأن (س + ح) أثقل من (س)؛ لأن الأول مركب.

ولعل أصحاب الرأي القائل بأن الصّوت الخالي من الحركة أخف من المتحرك قد حُجب عنهم ما تضفيه الحركة على الحرف من مرونة، وسلاسة، وانسياب، فهي تفك قيده من أسر حبس النّفس، وإغلاق ممر الهواء، فهذه الحركات هوائية، تفتح هذا الممر، ثم تضفي على الصّوت ليونة، كما يضفي اللعاب على الأسنان، فيسهِّل مهمتها في أداء وظيفتها.

وقد استحسن أحد المحدثين خلو عين الكلمة من الحركات، ورأى أنه يختصر المقاطع الصّوتية[2]، والذي يتبين لي أنّه لا حاجة لاختصار المقاطع الصّوتية، والفصل بينها، لأن الكلمة ثلاثية كتابة سداسية نطقاً، وهذا أعدل الأبنية، وأوسطها، وأكثرها تداولاً، وشيوعاً، وعلى الرغم من ذلك فورودها واجب القبول؛ لأنّها لهجة من لهجات العرب التي وردت في القراءات القرآنية، والشعر العربي، أمّا القول بالتّخفيف في النّطق من عدمه، فهو رأي قابل للأخذ والرّد، ومرجع ذلك البحث في الدّراسات الصّوتية.

وأمّا الرمز للصّوت الخالي من الحركة بالدائرة (o) فلأن الدائرة تعني صفراً بمعنى واحد، وهو خُلُوٌّ، والخُلُوُّ والصّفر شيءٌ لا قيمة له، فاجتمع

(1) مختصر شواذ القرآن 12.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، مقالة الأصول والفروع في التغيير الصرفي، د. علم الدين الجندي 127 / العدد 68، 69 سنة 1992م.

الأمران في عدم وجود القيمة، فاختيرت هذه العلامة، وهي الآن أكثر استعمالاً لخفتها في الكتابة، وللطافتها، وأول من اخترع هذه العلامة واستعملها الخليل ابن أحمد الفراهيدي[1]، صاحب التفكير العروضي، متحرك ساكن (/o/).

والرمز لهذا الصّوت بالجيم (ج) وهو الحرف الأوّل من (جزم) ورأس الميم (م) الحرف الأخير منها، وإخلاء الحرف يطابق مصطلح (الجزم) في المعنى؛ لأن الجزم هو القطع[2]، قال المبرد: (إنما سُمِّي الجزم جزماً؛ لأنّ الجزم في كلام العرب القطع، يُقال: أفعل ذلك جزماً، فكأنّه قُطِع الإعراب عن الحرف)[3]، أي قطع الحركة، أو الحرف الأخير من الفعل المضارع في حالة دخول أداة الجزم عليه، تقول: لم يَضْرِبْ ولم يَسْعَ، ولم يَرمِ، أو الفعل الأمر: اضرب، اسْعَ، ارمِ.

وعند كتابة هذه الأفعال كتابة صوتيّة تتضح علامة القطع في الصّيغ: يَضْرِبْ = (س ح س س ح س)، يَسْعَ = (س ح س س ح) يَرْمِ = (س ح س س ح)، اضْرِبْ = (س ح س س ح س)، اسْعَ = (س ح س س ح)، ارْمِ = (س ح س س ح)، حُذِفَ من كل هذه الصِّيغ (ح) من الفعل الصحيح وحرف من الفعل المعتل في آخر الكلمة، وهذا يعني القطع الذي هو الجزم.

هذا التّحليل الصّوتي لهذه الصّيغ يجعلنا نعود إلى طبيعة اللّغة أثناء الإعراب، فصيغ الفعل المضارع مجزومة، وعلامة الجزم فيها حذف الحركة الأخيرة، أو الحرف الأخير منها، ويبقى في المعتل جزء من الصّائت الطّويل أي: حركة[4]، دليلاً على المحذوف للجزم.

وفي صيغ فعل الأمر البناء على حذف الحركة الأخيرة من الفعل، سواءً أكان الفعل صحيحاً أو حذف الحرف الأخير من المعتل الآخر، وفيه تبقى

(1) ينظر العين 1/ 49 ـ 50.

(2) اللّسان (جزم) 12/ 97.

(3) المصدر نفسه.

(4) الأصوات اللغوية 157.

الحركة دليلاً على المحذوف، وفي هذا دليل على أن مصطلح الجزم أقرب إلى الحقيقة اللّغوية، على أساس أنّه علامة إعرابية في الفعل المضارع المجزوم، وفعل الأمر منقطع منه.

أما قول خالد الأزهري: بالرّمز لها برأس حاء مهملة (ح) مختصر من (استراح) أي الحرف الأخير منها، فلعل في هذا ما يتفق مع تقسيم المقاطع الصّوتية، فعندما تطول الكلمة، وتكثر فيها الحركات، يضْعُفُ النَّفَس المصاحب للصّوت المندفع من الرّئتين، ويصيب أعضاء النطق تعب وإرهاق عند النطق بها، فيحتاج إلى قطع الاسترسال بالسّكت، والوقوف قليلاً، ومحل هذا الكلمة التي زادت أصواتها عن ثلاثة سواكن متحركة متتالية، وهو أقصى ما يستطيع النَّفَس تحمله، لذا وجب قطع هذا التتابع بإخلاء حرف منها من الحركات، نحو: ضَرَبْتَ ْ، أو ضَرَبَتْ، حيث ينحبس النَّفَس عند صوت الباء في الصّيغة الأولى، والتاء في الصّيغة الثانية، وكذلك الصيغة الرباعية يشترط فيه خلو أحد أصواتها من الحركات لمنع تواليها، وضرورة حبس النَّفَس نحو: دَحْرَجَ وزَلْزَلَ في الفعل، وفي الاسم نحو: دِرْهَم، وثَعْلَب.

فالسّكت هنا المتمثّل في إخلاء الحركة من أصواتها، وهو قطع النَّفَس، لعلّ المقصود من هذا القطع استراحة لأعضاء النّطق وإعطاء النَّفَس، دفعة قوية جديدة لاستئناف الاسترسال في النّطق.

ومن سمة الصّيغة العربية في النّطق أنّها تأخذ وضعية تتفق مع حركة اللّسان في علو، وانحدار، وتوسط، واستراحة للنَّفَس من تواصل اندفاع الهواء المصاحب للصّوت، مما يجعل تعاريج الكلمة تتضح، وأصواتها تتلون، فتظهر منمقة جميلة في موسيقاها، واضحة الدّلالة في معناها دون تعب أو كلل لأعضاء النّطق.

كل مصطلح من هذه المصطلحات، وكل رأي من هذه الآراء الواردة في أفكار العلماء الأجلاء له دليل مادي قد يطابق بعض الحقائق اللّغوية، ويتفق

معها في بعض الجوانب المعنوية، ولكنه لا يحيط بها جميعها مما دفعني إلى مناقشتها محاولاً ـ في جهد متواضع ـ إجلاء بعض الغموض الدّائر حولها.

ومن خلال مناقشة هذا الموضوع يتضح لي: أن مصطلح الجزم لا يدل على ما يدل عليه مصطلح الاستراحة. ومصطلح الرّمز بالدّائرة (o) لا يدل على بقية المعاني. ومصطلح الخاء (خ) لا يدلّ على ما يدلّ عليه ما ذُكِرَ من المصطلحات، إلاّ إذا قصد منه معنى الخلو ذاته، وربما لا يجانبه الصّواب في هذا.

فترك الحرف خالياً مثلما فعل أبو الأسود الدؤلي يُعَدُّ عودة إلى طبيعة اللغة، وأدلّ على المعنى؛ لفقده القيمة الصّوتية ولعمومه وشموله جميع الجوانب اللفظية والمعنوية لهذه المصطلحات.

مصادر البحث ومراجعه

1 ـ إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة الطبعة الثالثة 1992م.

2 ـ الأصوات اللّغوية، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة 1984م.

3 ـ البحر المحيط، لأبي حيّان، دار الفكر بيروت / لبنان 1992م.

4 ـ التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الجمع التصويري والتجهيز الزهراء للإعلام العربي القاهرة، الطبعة الأولى 1997م.

5 ـ التطور اللغوي، لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 1995م.

6 ـ دراسات في فقه اللغة، لمحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي بيروت، الطبعة الرابعة. 1996م.

7 ـ دقائق التصريف، للقاسم المؤدب، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراق بغداد، 1987م.

8 ـ شرح الرضى للشافية، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الفكر العربي بيروت 1975م.

9 ـ شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب بيروت.

10 ـ العين، للخليل بن أحمد، تحقيق د / المحزومي د/ السامرائي، مؤسسة الأعلمي للطباعة بيروت، الطبعة الأولى 1988م.

11 ـ الفهرست لابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

12 ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب 1978م.

13 ـ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.
14 ـ مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، (ج) 68، 69 سنة 1991م.
15 ـ المحتسب، لابن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصف وآخر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة 1994م.
16 ـ مختصر شواذ القرآن الكريم، لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت لبنان، بدون تاريخ.
17 ـ المدخل إلى علم اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثالثة 1997م.
18 ـ المنصف في شرح التصريف، لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، الطبعة الأولى 1955م.